Globethics Repository

Globethics

[2003 ####### ######
######### ###### ############

This page was generated automatically upon download from the Globethics Repository. More information on Globethics see https://www.globethics.net. Data and content policy of Globethics Repository see https://repository.globethics.net/pages/policy.

Item Type	Book chapter
Authors	Bhatnagar, Subhash
Publisher	Transparency International
Rights	With permission of the license/copyright holder
Download date	2026-06-29 14:58:13
Link to Item	http://hdl.handle.net/20.500.12424/177363

الحكومة الالكترونية وحيازة المعلومات
بقلم سبهاش بهاتناغار

من بين الوسائل المتطورة الكثيرة لمكافحة الفساد سلّطت الأضواء مؤخرا على الحكومة الالكترونية، حيث تستخدم تكنولوجيا الاتصالات مثل الانترنت والهواتف الخلوية لتحسين وتطوير سير أعمال الحكومة ولتمكين أكبر عدد من الناس من حيازة المعلومات[1]. والحكومة الالكترونية تشمل نشر المعلومات على موقع من مواقع الانترنت حيث يمكن للمواطنين أن يحصلوا على طلبات لخدمات حكومية متنوعة. وتتضمّن أيضا تسلّم الخدمات فعليا كتقديم وتسجيل بيان الضرائب وتجديد الرخص. وهناك اكتتابات أكثر تعقيدا تشمل معالجة المدفوعات الفورية.

في البلدان المتقدمة، تقدّم هذه الخدمات على شكل الخدمات الذاتية من خلال الانترنت وغالبا عبر مداخل تعدّ نقطة التواصل الوحيدة بين المواطن ودوائر متعددة الأنواع والأصناف. بينما في البلدان النامية فإن العدّادات الخدماتية الفورية على الكومبيوتر قد تعمل في دائرة تقدم خدمات مرتبطة بها فقط، وفي بعض الدول، تم إنشاء مراكز خدماتية للمواطنين في مواقع أو أماكن ملائمة حيث يمكن للمواطنين الحصول على خدمات فورية لدوائر عدة. وهذه العدّادات تدار إما بواسطة عمّال تابعين للدوائر الخاصة أو للدوائر الحكومية حيث أن الشعب لا يتعامل مباشرة مع آلات الكومبيوتر، كما يتم التعامل بمبالغ كبيرة مدفوعة من المال بواسطة وسائل تقليدية.

إن الفوائد من تسليم الخدمات بواسطة الكومبيوتر تشمل الملاءمة (من حيث المكان والزمان) مع أوقات أقصر للإنتظار. كما من الممكن أن تتسبّب أجهزة الحكومة الالكترونية في الإنطلاق نحو شفافية أكبر وفسادٍ إداري أقل، غير أنه حتى الآن لا يمكننا القول إلا أن لانخفاض عدد فرص القيام بأعمال الفساد فائدة عرضية، وأنه ليس هدفا واضحا ومحدداً للحكومة الالكترونية.

التخفيف من الفساد من خلال الحكومة الالكترونية

إن عملية بناء جهاز تسليم فوري عن طريق الكومبيوتر تتطلّب بحدّ ذاتها أن تكون هناك قواعد وإجراءات قياسية عبر المناطق وأن تكون واضحة ومحدّدة وبالتالي قابلة لأن تدوّن في الكومبيوتر. وهذا يخفّف من اتباع الطرق الاستنسابية وتوفير الفرص للأعمال الاعتباطية المتوافرة للموظفين المدنيين عندما يتعاملون مع مقدمي الطلبات على أساس الحالات الفردية. بالاضافة الى ذلك، بما أن هناك إمكانية أكبر للكشف عن الأعمال الخاطئة فالخوف من الإحراج الناتج عن هذا الأمر يكون رادعا عن القيام بأعمال الفساد.

رغم وجود تدقيقات حسابية قليلة مستقلة تكشف عن تأثير الحكومة الالكترونية على الفساد، فإن أبحاثا ميدانية عدة في البلدان النامية أثبتت وجود تأثير على "أعمال الفساد". وقد آثرت حكومات كثيرة فتح خط مباشر في الدوائر التي توجد بينها وبين الشعب، أو العمل، حدوداً مشتركة كثيرة والتي يلاحظ أنها دوائر فاسدة نسبيا. وتشير التقارير الميدانية الى ان وكالات جمع الضرائب تنزع الى القيام بأعمال الفساد على الأخص[3]. ولا عجب بأن تطبّق نسبة كبيرة من استخدامات الحكومة الالكترونية الموثقة في الدوائر التي تُعنى بجمع الضرائب[4]. وللتخفيف من أعمال الفساد بشكل فعّال، من الضروري العمل على مقوّمات توضع من ضمن الأهداف والتي من شأنها أن تؤدي الى درجة أكبر من الشفافية والمحاسبة. أول ما يجب أن تطبقه الحكومة الالكترونية هو إيصال معلومات أكثر، ومن ثم ضمانة شفافية وتطبيق القوانين وفق قرارات محددة، وأخيرا بناء القدرة على إيصال القرارات والتطبيقات الى الموظفين المدنيين بشكل افرادي. فإن لوحقت كل هذه الأهداف تقلّ أعمال الفساد بشكل ملحوظ. والتغاضي عن البعض منها قد يفسد العملية بأجمعها ويفشل الغاية المقصودة. العديد من مواقع شبكة الانترنت الحكومية غير فعّالة لأنها تركّز على هدف وحيد ألا وهو تأمين إيصال المعلومات الكترونيا. وغالبا ما تكون هذه المواقع مجرد نسخات الكترونية لكرّاسات مطبوعة. ولم يُبذل الجهد الكافي للعمل على زيادة الشفافية والمحاسبة عندما تظهر أعمال الحكومة على شاشة الكومبيوتر وبطريقة فورية.

بلدية سيوول المفتوحة في كوريا الجنوبية

إن جهاز بلدية سيوول المفتوح يمثل نموذجا ناجعا لمكافحة الفساد من خلال جعل عمليات أخذ القرار والأعمال الفردية للموظفين المدنيين أكثر شفافية[5]. والنظام يمكّن من اقتفاء أثر: طلبات فردية لتراخيص متنوعة للبلدية على شاشة الكومبيوتر.

إن الأنظمة الداخلية المتفرّعة في سيوول التسعينات والتي ساعد على انشائها نشاط الأعمال البيروقراطية في المدينة خلقت فرصا جديدة للفساد. وفي عام 1998، أعلن رئيس البلدية حربا شاملة على الفساد

من خلال اجراءات وتدابير وقائية وتأديبية مما سبّب شفافية أكبر في الإدارة وعزّز الشراكة في العمل بين القطاعين الحكومي والخاص.

إنّ استحداث الحكومة الالكترونية كان بداية لسلسلة واسعة من المبادرات والتي استُحدِث الكثير منها قبل عهد الكومبيوتر حيث اشتملت على تبسيط وتقليل الأنظمة وحثّتْ المواطنين على مكافحة الفساد. إن برنامج الحكومة الالكترونية يتضمن إنشاء موقع يُدعى "تعزيز الاجراءات المفتوحة المباشرة على الكومبيوتر للطلبات المدنية". وهذا الموقع يوضح ويفسّر للمستخدمين عناصر أو عوامل حافزة ضد الفساد ويبرز مؤشرا ضد الفساد يتمحور حول خمس خدمات أو مرافق تعدّ الأكثر تعرّضا للفساد. كما يقدم معلومات الى المواطنين بشأن القوانين والاجراءات أو الخطوات المتخذة. وبواسطته من الممكن ضبط ومراقبة الوقت الفعلي لسير العمل في طلبات الرخص والاجازات. وفي نهاية سنة 2000 بلغ عدد المتواصلين مع هذا الموقع المليونين[6]. وللتشجيع على زيادة عدد المستخدمين لهذا الموقف فقد تيسّر سبيل الاتصال بالجهاز عبر الهاتف الخلوي عام 2001.

وقد اختلفت الطرق في تقييم الجهاز. فأظهر بحث ميداني شمل 1245 مواطنا على أن 84 في المئة يعتقدون بأنه أثمر شفافية أكبر، كما أقيمت أبحاث ميدانية بواسطة قسم الشفافية الدولية في كوريا الجنوبية لعامي 2000 و 2001، وأشارت التقارير الى الاهتمام المتزايد في الجهاز ولكن هناك انخفاضا تدريجيا في درجة الاكتفاء والرضى لدى المستخدم مع مرور الوقت[7]. وللجهاز الفضل في توفير الوقت وتسهيل عملية الوصول الى المعلومات المطلوبة، لكنه اعتُبر الى حدّ ما أقلّ تطورا في ما يتعلق بالشفافية ومحاربة الفساد أكثر من السنة السابقة.

على العموم، فإن النقطة الأساسية والارتكازية لبرنامج سيوول لمحاربة الفساد ليست تكنولوجيا المعلومات - أي التكنولوجيا بحدّ ذاتها أو البحتة، بل تبسيط الأنظمة والاجراءات وإعادة توجيه لممارسات العمل والشفافية في النهج والاجراءات والتواصل الفعّال مع المواطنين. ومن أجل جهود فعّالة ضد الفساد على المصلحين أن يتطلعوا الى أبعد من الحالات الفردية للفساد واستهداف العوامل الأساسية والبنيوية التي تساهم في نموّ الفساد وتكاثره. وسيوول تكشف عن النجاح في الشروع في عمل متشعّب الأطراف. وقد ساهم عاملان على الأخصّ في نجاح عملية التطبيق: أولهما الإدارة القوية والحكيمة لرئيس البلدية، وثانيهما مشاركة المواطنين المكثّفة والواسعة.

إستخدام الكومبيوتر في سجلّات الأراضي في كارناتاكا، الهند

إن مشروع "بهومي" أو الأرض لتسليم سجلات الأراضي مباشرة عن طريق شاشة الكومبيوتر في كارناتاكا، وهي إحدى ولايات الهند الست والعشرين، يُظهر فوائد عمل الحكومة على فتح سجلاتها كي تمكّن مواطنيها من التصدّي للأعمال البيروقراطية العشوائية والحد منها. كما يظهر أيضا كيفية استخدام الأجهزة الالكترونية والتقنية للتخلّص من الأعمال الاستنسابية لدى الموظفين المدنيين[8].

إن دائرة الضرائب في كارناتاكا سجّلت على الكومبيوتر عشرين مليونا من ملفّات ملكية الأراضي لـ 6,7 مليون مزارع في الولاية. ووفقا للنمط الورقي اليدوي احتفظ 9000 (تسعة آلاف) محاسب قروي بسجلات الأراضي. وكان على المزارعين الطلب من محاسب القرية الحصول على نسخة من "سجلّ حقوق الزراعة والاستئجار" التابع لهم، وهو بمثابة وثيقة أساسية لحصولهم على قروض مصرفية. ولم يكن من السهل إيجاد أولئك المحاسبين. وكان يستغرق وقت الحصول على هذه السجلات من ثلاثة الى ثلاثين يوما، حسب أهمية السجل للمزارع وبالتالي حجم أو قيمة الرشوة، وتتراوح قيمة الرشوة من 100 روبية الى 2000 روبية، أي ما يعادل من الدولارين الى الأربعين دولاراً أميركياً.

كان على محاسب القرية تعبئة جميع "طلبات التغيير"، أي تلك الداعية الى تغيير سجلات ملكية الأراضي عند بيع أو وراثة قطعة أرض، كما كان عليه أيضا إرسال تقارير الى الفرقاء المعنيين وإرسال المعلومات الى مكتب بلدية القرية. وفي أكثر الأحيان لم ينفّذ أي من هذه الأعمال ولم يتم الاحتفاظ بأي سجلّ. وإذا لم تقدّم أي اعتراضات خلال ثلاثين يوما، كان مفتش الضرائب يقوم بتحديث وتجديد سجلات الملكية، وقد يستغرق عمله هذا وقتا طويلا يصل الى السنتين.

أما مبادرة "بهومي" فقد قلّلت من استنسابية مسؤولي الحكومة من خلال وضع إجراءات وتدابير لتسجيل طلبات التغيير بواسطة الكومبيوتر. فبإمكان المزارعين الآن الوصول الى قاعدة المعلومات والحصول على نسخة مطبوعة من سجل الزراعة والاستئجار في 180 كشكا موجودة على الكومبيوتر لقاء 15 روبية أي أقل من دولار أميركي واحد. ويمكن للمزارع الاطّلاع على طلبه بلمسة على لوحة مفاتيح الشاشة المزودة على أساس قاعدة اختبارية في ثلاثة من الأكشاك الممكننة. إن العاملين على الجهاز مسؤولون عن قراراتهم وأعمالهم بواسطة استخدام جهاز يتحقق من كل ما يسجل فيه من خلال بصمة الإبهام[9]. وفي المرحلة التالية من المشروع

يتم تعبئة جميع بنود المعلومات الى قاعدة معلومات مركزية مجهزة بالانترنت. فتتوافر عندئذ سجلات الزراعة والاستئجار مباشرة على الكومبيوتر في أكشاك الانترنت، وهي مخصصة للمناطق الريفية[10].

ومع ذلك، وبما أن المشروع يؤثر على عمل محاسب القرية وليس على دور مفتش الضرائب، القاضي بتمرير طلب تغيير الملكية، لا يقلّ الفساد سوى جزئيا. وفي النهاية لا بديل من الإدارة الجيدة.

تحديدا، تطبيق مكننة تسجيل ملكية الأراضي كان عملية صعبة في الهند. ونجح مشروع "بهومي" نظراً لوجود رئيس دائرة قوياً ولتخفيض مقاومة المساعدين الى الحدّ الأدنى من خلال الحدّ من الدعم السياسي. والتدريب المكثّف المتماشي مع الأسلوب المبني على المشاركة، ساعدا أيضا في تقليل شأن المعارضة وضعفها إزاء المبادرة.

وعلى العموم، فإن هذا المشروع حدّ من الفرص السانحة للرشوة من قبل إداريي الأراضي. وفي نفس الوقت ساهم في تحصين المواطنين وتمكينهم من المتابعة وإيقاف أعمال ونشاطات الموظفين المدنيين الدنيئة.

توريد المعلومات الكترونيا في التشيلي

توريد المعلومات الكترونيا يزيد الشفافية والأمانة عن طريق الاحتفاظ بسجل متتابع لصفقات أو معاملات الحكومة التجارية بواسطة المكننة. ويشتمل جهاز المكننة المكثف على ثلاثة عناصر أو أجزاء أساسية: المعلومات والتسجيل والتبضّع الكترونياً وعرض المال والسلع الكترونيا أيضا[11]. وتركّز المكننة في التشيلي على العنصر الأول، وتؤمّن التبليغ الرسمي المناسب وتسهيل المراقبة والإشراف[12]. وخلافا لبلدان أخرى، فإن شركة خاصة تدير هذه العملية في التشيلي.

بعد إدخال المكننة، فإن الشركات التي تأمل في العمل في القطاع الرسمي لا يتوجب عليها من الآن وصاعدا البحث في الصحف أو الانترنت عن معلومات بشأن فرص وعروض للمزايدات. وما على هذه الشركات إلا الإبلاغ والاشارة الى المجالات التي تثير اهتمامها كفرش المكاتب أو أجهزة البناء أو استشارة في مجال الشفافية الدولية الخ... وكلما احتاجت وكالة رسمية لشراء بضائع أو معدات تعد ملفا بواسطة جهاز الكومبيوتر تحدّد فيه طلبها، ويشتمل هذا الملف على جميع الوثائق والمستندات اللازمة. وترسل رسائل البريد الالكتروني الى جميع المتصلين المسجلين مما يقصّر مهلة الردّ ويؤمّن فرصا متكافئة تلقائيا لكل الشركات لتقديم عروضها[13].

كما يحوي جهاز المكننة أيضا معلومات مباشرة تتعلق بسير العمليات، بما فيها التفاصيل الدقيقة، بشأن عقود الوكالة الرسمية واسم المسؤول الرسمي الذي يتولى البتّ في العروض الرسمية. وفي نهاية عملية تقديم العروض فإن النتائج تعرض بواسطة الجهاز الالكتروني: أسماء المشاركين والعروض والأهداف الاقتصادية والتقنية وأخيرا من رسى عليه العقد. كما تتوافر المعلومات المحفوظة عن العقود السابقة للوكالة .

وقد دشّن الجهاز الالكتروني المرتكز على الانترنت كليا، في تشرين الأول/أكتوبر عام 1999، وموقعه على الانترنت هو: www.compraschile.cl وقد أقرّ مرسوم رئاسي جديد فتح المجال بموجبه لعقد صفقات تجارية واستبدال الوكالة الحكومية المفوّضة الرئيسية بوكالة أصغر تؤمّن المساعدة التقنية والمراقبة والإشراف. في المرحلة الأولى، تم تسجيل 454 مموّلا في 75 قطاع عمل مستقل و16 وكالة حكومية في هذا الجهاز. ولكن في خلال سنة زاد العدد الى حوالى 4000 مؤسسة تقريبا[14].

إلا أنه رغم توقّع إلزامية المشاركة في الجهاز الالكتروني لجميع المنظمات الحكومية، لم يبلّغ على موقع الانترنت، بعد سنتين من اطلاق العملية سوى عن نسبة أقل من 18 في المئة من الوكالات الحكومية[15]. وهذا يُعزى الى ضعف المقاومة والدعم السياسي داخل الادارة. وفي غياب الدراسات المنهجية، من الصعب تحديد مقدار التأثير على الإرهاب، رغم الإعلان عن مدّخرات تتراوح نسبتها بين 7 و20 في المئة على القطاع الرسمي الممثّل من خلال موقع الانترنت.

اللجنة الأهلية المركزية، الهند

إن إطلاق موقع على الانترنت من قبل اللجنة الأهلية المركزية في الهند يظهر ويثبت الدور الفاعل الذي يمكن للإنترنت أن يقوم به في الجهود لمحاربة الفساد خاصة من خلال ارتباطه بالطباعة ووسائل الإعلام الالكترونية، لما لها من انتشار واسع تتيح مجالا للتغلب على التوزيع الرقمي[16] وتخطّيه.

في عام 1998، وعقب توجيهات المحكمة العليا، أصبحت اللجنة الأهلية المركزية هيئة قانونية مخوّلة البدء بتحقيقات، بناء على قانون منع الفساد الذي صدر عام 1988. وأطلقت اللجنة موقعا على الانترنت عام 1999، وأحاطت الشعب علما بدورها واستراتيجيتها وأرشدت المواطنين إلى كيفية تقديم الشكاوى ضد الفساد بدون خوف من اكتشاف أمرهم أو افتضاحه. كما سلّطت اللجنة الضوء على أداء الدوائر المتنوعة المسؤولة عن القيام بالتحريات. وفي محاولة لتركيز انتباه واهتمام وسائل الاعلام على الفساد، نشرت اللجنة أسماء الموظفين

والمستخدمين من صفوة الحكام ومن دائرة الضرائب والذين تم التحقيق معهم وفُرضَت عليهم العقوبات لإتهامهم بالفساد.

وبعد ثلاث سنوات من انشائها أي في نيسان/أبريل 2002، كان عدد زائري الموقع 180 ألفا فقط مما يستدعي طرح أسئلة كثيرة عن جدوى الانترنت كوسيلة أو سلاح لمكافحة الفساد في بلدان مثل الهند حيث نسبة استخدام الانترنت قليلة. لكن صحافة الهند الحرّة والشديدة التأثير ووسائلها الاعلامية الالكترونية استخدمت موقع الانترنت لحبك قصص كان لها إنتشار كبير في أنحاء البلاد. وهكذا كان وقع أو أثر موقع الانترنت أكبر مما كان يتوقع من النسبة القليلة للزائرين.

إن تجربة اللجنة الأهلية المركزية مع الانترنت سلّطت الضوء على طبيعة وسائل الإعلام المتقلبة والتي رغم توافر كميات كبيرة من المعلومات لديها آثرت التركيز على أسماء سياسيين مرموقين متورطين بقضايا الفساد. وأكثر من هذا، فإن "تسمية الأشخاص بأسمائهم" كان عملا مثيرا للجدل حيث تساءل الكثيرون، بل شكّوا في أحقيّة أو بالأحرى قانونية تسمية موظفين مدنيين على الملأ والذين لم تثبت إدانتهم. ومع ذلك، أظهرت الاستفتاءات أن 83 في المئة من المشاركين رأوا أن تسمية المسؤولين المتهمين بأسمائهم له أثر رادع. وفي مقالة نشرتها مجلة "النيوزويك" لقّبت ونعتت فيها أسلوب اللجنة الأهلية المركزية بـ "العــار الالكتروني"[17].

مؤسساتيّة الشفافية: العِبَر

تمّ التدقيق في والتأكّد من تأثير تطبيقات الحكومة الالكترونية على الفساد بطريقة مستقلة في حالات قليلة جدا[18]. وباستطاعة الأبحاث الميدانية المنهجية والقيام بعملية تشمل المواطنين، المساعدة في إقامة روابط أكثر وضوحا وتأمين تبادل أفكار جديدة في مجالات التحسين.

الفساد يعكس التباعد في القوة والسلطان، بين الموظفين المدنيين في دوائر الحكومة وبين الشعب، لا سيما بالنسبة الى المواطنين القاطنين في مناطق نائية.

خطوات الاكوادور الأولى نحو توريد المعلومات الكترونيا

يضمن دستور الاكوادور وجوب توافر المعلومات سريعا الى الشعب، أي جميع المعلومات حول كيفية سير أعمال الدولة ما عدا المعلومات المحظورة لأسباب أمنية قومية. ولكن لأسباب متعددة، فإن المؤسسات الخاصة والحكومية ليس في حيازتها سوى معلومات محدّدة للغاية عمليا. مثلا، ينصّ قانون التعاقد العام على أن كلّ عرض أسعار أو مناقصة على مبلغ معيّن من المال يجب أن يتم الإعلان عنه في الصحف، ولكن غالبا ما يجد المواطنون صعوبة في تحديد موقع الإعلانات المنتشرة في الصحف الكثيرة في البلاد.

وفي محاولة لتحسين الوضع، تمّ إطلاق مشروع في عام 2001 من قبل مؤسسة أميركا اللاتينية للتنمية، قسم الشفافية الدولية في الإكوادور، بالتعاون مع مجموعتين من المقاولين الموثوق بهم اجتماعيا، - وحركة أبناء التغيير والإيمان بالإكوادور- ، وكان الهدف من المشروع تسهيل نشر وإيصال المعلومات الى الشعب وزيادة الشفافية على صعيد الانجازات العامة. وحين انعدمت الارادة السياسية لمسؤولي الحكومة عن تعطيل وإيقاف المبادرة، وقد توقفت فعليا في البداية، لجأت المؤسسة وشركاؤها الى اتّباع أسلوب جديد مبتكر.

رغب الفريق في تنمية وتطوير مصدر المعلومات العامة الذي من شأنه أن يتوافر على نحو شامل وواسع وتوظيف تكنولوجيا دولة المهارة. وكان الهدف إنشاء موقع من شأنه تزويد شركات الأعمال والمواطنين على السواء بالمعلومات في حينها، بالنسبة الى كلّ عرض أسعار أو مزايدة في موقع موحّد وجيّد. وكانت الحاجة ضرورية الى أن تكون تكاليف الجهاز فعّالة وأن يكون قابلا للإستخدام والوصول الى الناس بسهولة. وكانت النتيجة إطلاق موقع الإنترنت : www.licitenet.com في الثالث من أيلول/سبتمبر عام 2001.

والـ licitenet.com وسيلة أو أداة أساسها الانترنت من أجل تشجيع وتعزيز الشفافية في توريد المعلومات في الإكوادور. كما تقوم هذه الوسيلة بوظيفة مزدوجة: ألا وهي أن تجعل المعلومات حول عقود الحكومة متوافرة بين يدي الشعب وشركات العمل الخاصة. ويزوّد الموقع أيضا معلومات حول العقود التي رست عليها المناقصة وأسماء شركات العمل التي فازت بعروض الأسعار والمزايدات والسعر المدفوع وتزويد المشارك في الموقع بالمزايدات العلنية الحاصلة وعروض عقود العمل الجارية أيضا. ومع أن 80 في المئة من المعلومات على الموقع متوافرة لأي متّصل به، هناك أقسام لا يمكن الإطلاع عليها إلا بعد دفع رسم معيّن لدعم المشروع والحفاظ عليه.

ومن خلال المحافظة على موقع الإنترنت، تسعى مؤسسة أميركا اللاتينية من أجل التنمية الى زيادة الوعي العام لأهمية الشفافية في عملية المناقصات العامة وللضغط على الحكومة لتطبيق توريد المعلومات الكترونيا بدرجة أكبر في الإكوادور. وفي 18 أيار/مايو عام 2002، دعا المجلس القومي للإتصال السلكي

واللاسلكي موقع المؤسسة على الانترنت الى المشاركة كعضو لجنة في الحكومة الحالية في بناء برنامج عمل قومي للربط بين وسائل الإتصال.

وموقع المؤسسة في بحث دائم عن طرق تمكّنها من تزويد الجماهير المتعددة بكمٍّ أوسع من المعلومات. كما سبق لمؤسسات حكومية عديدة أن أدركت ما لموقع الانترنت من منافع، ويتم التوقيع على الاتفاقيات المشتركة التي تقود الى مشاريع أكثر مع المجلس القومي للإتصال السلكي واللاسلكي ومكتب النائب العام المساعد ومكتب المدقق العام والاتحاد الاكوادوري لمجالس البلديات.

ويتشاور موقع الانترنت للمؤسسة مع اللجنة القومية للحكومة الحالية لإيجاد طرق لإقامة موقع رسمي للحكومة لتوريد المعلومات الكترونيا قبل كانون الأول/ديسمبر عام 2002 .

هذه المبادرة تحثّ وتشجّع على المنافسة السليمة والحصول على أفضل الأسعار وعروض ذات جودة أعلى.وفيما لا يوجد موقع إنترنت كافٍ لوحده لتأمين شفافية مطلقة في توريد المعلومات الحكومية، إلا أنها خطوة أولى قيّمة ونافعة. بالإضافة الى ذلك، فإنها تخلق فرصا للتأثير باتجاه سياسة الحكومة في ميدان توريد المعلومات الالكتروني وتبني وعيا في القطاعين العام والخاص بالنسبة الى الآثار السلبية للفساد في عقود العمل الحكومية.

فاليريا ميرينو ديراني

وبإمكان هذه الفجوة بين السلطة والقوة البقاء بعد القيام، لأول مرّة، بإنشاء الحكومة الالكترونية. ومن المهم الإشراف على ومراقبة الأداء لأجهزة هذه الحكومة المشكّلة حديثا الى أن ترسّخ عند الموظفين المدنيين في الدوائر الحكومية مبادىء وقواعد سلوكية أسمى لتطبيقها في مجال العمل. وهناك مجازفة أو خطر أكبر، أي أن أثر الأجهزة الحديثة من الممكن أن يخفّ كثيرا بعد كل تغيير في القيادة أو الرئاسة أو عندما يتعلّم الموظفون الفاسدون طرقا للتمكن من هذه النظم الجديدة.

من المعلوم أن نشر الحصص والمخصصات المتعلّقة بالميزانية والصرف على شبكة الانترنت، حيث هناك أجهزة تتابع وضعية طلبات الرخص والمشاركة في المعلومات بشأن الأداء تزيد من أعمال المحاسبة. لكن الزيادة في توافر المعلومات المستندة الى الانترنت لا تعني بالضرورة أن المواطنين سيستخدمونها للمطالبة بعملية أكبر للمحاسبة. كما أن نسبة المواطنين المستعدين للعمل الدائم في عملية توجيه الحكم قليلة نسبيا. حتى حينما توجد نسب عالية من الغوص في عالم الانترنت واستخدامه، أثبتت التجارب على أن إنشاء موقع إنترنت جيداً أو تأسيس مدخل مباشر على شاشة الكومبيوتر لا يضمن أنه سيستعمل.

ومن هنا توجد ضرورة لبذل جهود إضافية بواسطة الإعلانات والتعليم لإقناع المواطنين بقيمة هذه الوسيلة[19]. بالإضافة الى ذلك هناك حاجة دائما لوجود وسطاء لتحليل المعلومات التي تؤمنها الدول وإحداها مركز السياسة السريعة الاستجابة في الولايات المتحدة[20]. ويظهر موقعها على الانترنت الدور البنّاء للوسطاء في تقديم المعلومات بشأن تمويل الحملات السياسية في شكل يساعد المواطنين على الشروع في العمل. ويستند تحليل المركز على المعلومات في المجال الحكومي الذي لا يكون مقدما بطريقة تسلّط الضوء على إمكانية وجود أعمال فساد. وكما أظهر جهاز اللجنة الأهلية المركزية فبإمكان وسائل الإعلام التقليدية القيام أيضا بدور الوسيط وتوجيه المعلومات التي تزوّد بها الحكومة المواطنين بطرق مباشرة أكثر رغم احتياج الصحافيين الى ورشات عمل وحلقات دراسية لكي يعرفوا مقدار المعلومات المتوافرة على شبكة الانترنت.

بإمكان الحكومة الالكترونية أن تقود الى الشفافية في حال كان هناك إطار عمل شرعي فقط يدعم إيصال المعلومات بحرية. ويجب استبدال قوانين السرية القومية بتشريع حرية الإعلام. وفي نفس الوقت فالحكومات بحاجة الى مواجهة مخاطر الاستخدام المتزايد للإنترنت باتجاه الخصوصية والأمن. وقد تدعو الحاجة الى وجود دليل لإدارة نشر المعلومات الرسمية التي من الممكن أن تحتوي على معلومات حسّاسة أو شخصية.

خاتمة

إن الحكومة الالكترونية تقدّم حلا جزئيا لمشكلة الفساد المتعددة الوجوه. إذ تقلل من الاستنسابية وبالتالي تحدّ من بعض الفرص السانحة للأعمال الاعتباطية. كما تزيد فرص الكشف عن الفساد من خلال الاحتفاظ بمعلومات مفصلة بشأن الصفقات المالية مما يمكّن من ملاحقة ومتابعة المفسدين والربط بينهم وبين تصرفاتهم وأعمالهم الخاطئة. وبجعل القوانين أبسط وأكثر شفافية، فإن الحكومة الالكترونية تشجّع المواطنين وشركات العمل على الاستطلاع والاعتراض على الاجراءات الغير عقلانية وتطبيقها الاعتباطي. ويمكن تركيز الجهود وتحديد محاربة الفساد كهدف لهذه الحكومة. فالغاية من الأجهزة في كوريا الجنوبية والهند تحويل هذه الحكومة الى عناصر أساسية في استراتيجيات أوسع وأشمل لمكافحة الفساد، مما يجعل في الامكان تحقيق تواصل أكثر فعالية وشفافية متزايدة. وقد طبّقت مبادرات لتحسين خدمة التسليم في دوائر مشهورة بالفساد.

يحتاج مديرو المؤسسات وكبار الموظفين المدنيين في الدوائر الحكومية تدريب متخصصين لمعرفة الطريقة المثلى للبدء وللقيام بمشاريع ناجحة. والخطوة الأولى هي تحديد خطط استرشادية في الدوائر المجهزة

بالكومبيوتر الى حد ما، والتي تجمعها روابط مشتركة كثيرة مع الشعب ولها تاريخ مشهود بالفساد. ويجب أن تبيَّن فوائد المشاريع الاسترشادية بوضوح في كلمات وتعابير محددة أكثر ما تُعنَى بالشفافية والفساد والفقر.

ومن خلال التخطيط لأعمال هذه الحكومة التي من شأنها الانكباب على العمل على هذه العناوين الكبرى، فمن الضروري أن يحدّد واضعو النظام العمليات التي تجعل أعمال الفساد ممكنة. وغالبا ما تكون الطرق التقليدية التحليلية في استشارة الشركات غير كافية ومناسبة بما أنه يتطلّب مستويات عالية من المشاركة من قبل المواطنين والموظفين المدنيين من أجل التوصل الى عملية تقييم مناسبة، وفي المشاريع الناجحة يفضّل عدم استخدام أشخاص أو موظفين من خارج الشركات المعنيّة.

أضف الى ذلك امكانية وجوب تقديم العون وإعانات مالية معيّنة الى الموظفين الذين " سيخسرون" من جرّاء انخفاض عدد الرشاوى[21]. ولاستحداث عملية اصلاحية لا بدّ من وجود قيادة قوية على المستويين السياسي والإداري أيضا.

في البلدان التي طبّقت فيها الخطط التمهيدية الاسترشادية والتي أظهرت فيها الأبحاث الميدانية المنظمة بدقة أثرا فعّالا محدّدا على أعمال الفساد، يجب أن يتم التسريع بالقيام بمشاريع بنسبة أعلى وعلى صعيد أوسع لتشمل المزيد من الدوائر والمواقع. ومن أجل فعالية أكثر يجب أن تعالج بعض المشاكل، مثل الضعف في البنية التكنولوجية وغياب سياسة اطار عمل قوية ونقص في التمويل.

ليس هناك من دولة نامية مستعدة ومجهّزة كليا لاحتضان وتطبيق برنامج شامل وموسّع لالحكومة الالكترونية. ولكن في بعض المجالات من الممكن أن تطبّق مثل هذه البرامج التي تمكّن الكثير من المرافق الحكومية من أن تجهَّز الكترونيا، وهو ما يعود بفائدة كبيرة في مجال القضاء على الفساد. وبدلا من الانتظار حتى تحقيق جهوزية كاملة من المستحسن أن تكسب الحكومات المعرفة من خلال الممارسة.

1- هناك خلط بين تعبيري "الحكومة الالكترونية"، و"الحكم تكنولوجيا"، وغالبا ما يستعمل تعبير منهما مكان الآخر. للتعبير الثاني مفهوم أو معنى أشمل يتضمن استخدام المعلومات ووسائل الاتصال التقنية من قِبَل الحكومة والمجتمع المدني من أجل مشاركة أوسع للمواطنين في حكم المؤسسات السياسية، يشمل ذلك مثلا استخدام الإنترنت من قِبَل رجال السياسة والأحزاب السياسية لمعرفة آراء وأهداف الناخبين في دوائرهم السياسية بطريقة فعّالة، أو نشر الآراء من قبل منظمات المجتمع المدني المتصارعة مع القوى الحاكمة. وخلافا لذلك، تصبّ الحكومة الالكترونية اهتمامها تحديدا على تحسين الوصول الى وظائف الحكومة، معلومات كانت أم خدمات. لمزيد من التعريفات لهذا التعبير راجع:

"خريطة طريق للحكومة الالكترونية في العالم النامي"؛ المجلس الباسيفيكي حول سياسة دولية، نيسان/أبريل 2002، www.pacificcouncil.org إ. تامبورس ، س. غوريلاس و غ. بوكيس، "التحقيق في الحكومة الالكترونية"؛ www.egov-project.org/egovsite/tambouris_panhellenic.pdf ج. كالدو: "البحث عن الحكومة الالكترونية: تعريف رؤيا"، تقرير الشركة؛ مؤسسة IBM، 1997، www.ieg.ibm.com.

2- مثلا، حديقة بيجنغ الالكترونية للعمل ومركز بريد الولايات الممكن في غوجارات (الهند)، و"صوت" (VOICE) التسليم المباشر لخدمات البلدية في فيجايوادا (الهند)، إصلاح الرسوم الجمركية الفيليبينية. راجع: www1.worldbank.org/publicsector/egov.

3- تقارير تحليلية عن الفساد في رومانيا؛ www1.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/RomEnglish.pdf ودراسة تحليلية عن الفساد في اندونيسيا؛ www.partnership.or.id/data/pdf/DiagnosticStudy-eng.pdf

4- تقرير واضعو (الجهاز الآلي للمعلومات عن الرسوم الجمركية) وفيه أن برنامج الكومبيوتر خاصتهم (Software) يستخدم في ثمانين بلدا للمتابعة المباشرة بواسطة الكومبيوتر لتخليص البضائع. راجع www.asycuda.org

5- راجع: english.metro.seoul.kr/government/polices/anti/civilapplications

6- هونغ بن كانغ: "تنقية حكومة مدينة سيوول: أسلوب منهجي"، وقدّم في مؤتمر سيوول لمحاربة الفساد في المنطقة الباسيفيكية الآسيوية، كانون الأول 2000.

7- الشفافية الدولية – كوريا، " تقرير خاص: نظرة الى الجهاز المفتوح في مدينة سيوول"، "نيوزلتر"، حزيران/يونيو 2001. بين عامي 2000 و 2001 ازدادت نسبة المتجاوبين مع الجهاز الى 19 نقطة أي إلى 74 في المئة. ورغب 90 في المئة منهم تقريبا، باستخدام الجهاز في المستقبل (الى 20 في المئة) بينما ازدادت نسبة المستخدمين فعليا الى 16 في المئة (مع زيادة

خمس نقاط). وانخفضت نسبة المستخدمين من 56 الى 48 في المئة وازدادت نسبة المستخدمين الغير راضين تدريجيا الى 9 في المئة.

8- راجيف تشاولا وسبهاش بهاتناغار، "بهومي: التسليم المباشر لسندات ملكية الأراضي في كارناتاكا، الهند": www1.worldbank.org/publicsector/egov/bhoomi_cs.htm
"ديكان هيرالد" (الهند)، 8 حزيران/يونيو 2001، صحيفة "الإنديان اكسبرس"، 14 حزيران/يونيو 2001.

9- عند الدخول الى برنامج الكومبيوتر قياسيا، تؤخذ بصمة الابهام في كل عملية دخول بواسطة أداة الكترونية رخيصة وتثبّت بواسطة صورة محفوظة للإبهام.

10- تثبّت أكشاك الإنترنت في المناطق الريفية من قِبَل وزارة الزراعة ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص ولكن الأعداد قليلة جدا. (هندو) (الهند)، 3 نيسان/أبريل 2002.

11- إحدى أفضل وأشهر وأشمل أجهزة توريد المعلومات على الكومبيوتر شبكة المكسيك " Compra Net" . وقد تم تطبيق أجهزة أخرى (بما فيها على صعيد الدولة المحلية) في الأرجنتين وبلغاريا وجزر الفيلبين.

12- أنظر www.compraschile.cl

13- كلاوديو أوريغو مع كارلوس أوسوريو ورودريغو ماردونس: "جهاز حكومة التشيلي الالكتروني لتوريد المعلومات".
www1.worldbank.org/publicsector/egov/eprocurement_chile.htm.

14- www1.worlbank.org/publicsector/egov/orrego_eProcurement.pdf.

15- جنغهن تشو: "السّبل باتجاه جهاز توريد المعلومات الالكتروني الشفاف"، وزارة الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، الأمم المتحدة (UNDESA)، 2002.

16- لمزيد من التفاصيل راجع www.cvc.nic.in ؛ وراجع أيضا "سبهاش بهاتناغار" "موقع الانترنت للجنة الأهلية المركزية: تجربة شجاعة ضد الفساد"،
www1.worldbank.org/publicsector/egov/cvc_cs.htm.

17- صحيفة "النيوزويك" (الولايات المتحدة)، 21 شباط/فبراير 2000.

18- مثال على ذلك، تقرير من قبل "مركز الشؤون العامة" PAC ، بانغالور، الهند، "دولة المهارات هي مهارات الدولة: تبادل الآراء الشعبية بشأن حكم تكنولوجيا المعلومات"
www.pacindia.org/default.asp?channeled=53

19- 11 في المئة فقط من الكنديين يستخدمون المدخل الحكومي المباشر الى الكومبيوتر، بينما يتصل 60 في المئة بالإنترنت. ولتشجيع الاستخدام لكل مواطن يزور الذاكرة لاجراء معاملة يدرّب على كيفية استخدام المدخل.

20- المركز لا ينتمي الى أي حزب سياسي، وقوامه مجموعة تقوم بالأبحاث من دون أرباح مادية ومركزها واشنطن. وتقوم بأبحاث بواسطة الكومبيوتر حول قضايا الحملات المالية لوسائل الاعلام الإخبارية والأكاديميين والناشطين والشعب على العموم.
للمراجعة: www.opensecrets.org

21- يمكن أن تكون هناك فوائد مثل إعادة أو تغيير مكان المكتب والشعور بضجر أقل في العمل وخلق إحساس بالإعتزاز والفخر في الدائرة من خلال التقدير العام للإصلاح. راجع البحث حول مشروع "الإدارة بمساعدة المكننة لدائرة التسجيل" CARD في "أندلرا برادش"، الهند:
www1.worlbank.org/publicsector/egov/cardcs.htm.